



بيان صحفي

المراقب الاقتصادي الربعي 60 يصدر عن ماس: استعراض شامل لأداء الاقتصاد الفلسطيني في 2019

أصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، العدد 60 من المراقب الاقتصادي الربعي الذي يغطي أداء القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني وفي مختلف المؤشرات الاقتصادية خلال العام 2019 وكذلك خلال الربع الرابع للسنة. كما يستعرض المراقب من خلال صناديق متخصصة موضوعات اقتصادية ونظرية ذات اهتمام بحثي وسياساتي. يوفر المراقب منذ انشاء المعهد قبل 25 سنة مرجعاً دورياً وموثقاً، يتميز بتغطية متواصلة لكافة مؤشرات الأداء الاقتصادي الفلسطيني.

وقد جاءت أبرز التطورات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2019 على النحو التالي:

الناتج المحلي الإجمالي: نما الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين على معدل 0.9% بين 2018 و2019 ووصل إلى نحو 15.8 مليار دولار (بأسعار 2015 الثابتة). وجاء هذا النمو نتيجة نمو 1.2% في الضفة الغربية في حين لم يشهد قطاع غزة أي نمو. وعند أخذ زيادة السكان بالاعتبار يتبين أنّ حصّة الفرد من الدخل في فلسطين تراجعت بنحو 1.6% لتصل إلى 3,365 دولار في 2019، موزعاً بين 4,802 دولار في الضفة مقابل 1,417 دولار فقط في القطاع.

البطالة: مازالت البطالة مرتفعة للغاية في فلسطين، على الرغم من انخفاضها في العام 2019 بمقدار 0.9 نقطة مئوية عن العام 2018، ليصل معدلها إلى 25.3%. ويعود الانخفاض إلى تراجع البطالة بشكل ملحوظ في الضفة (من 17.3% إلى 14.6%) مقابل ارتفاع بنقطتين مؤويتين في القطاع (إلى 45.1%). وما زال نحو ثلث العاملين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً يبلغ 753 شيكل بالمتوسط، وهو ما يعادل نحو نصف الحد الأدنى الرسمي للأجر الشهري.

المالية العامة: انخفض صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 9% بين العامين 2018 و2019 ليصل إلى 13.5 مليار شيكل. وجاء هذا نتيجة انخفاض المنح الخارجية بشكل ملحوظ بنسبة 28%، كما انخفضت إيرادات المقاصة بنحو 3%، وانخفضت إيرادات الجباية المحلية بنحو 10%. من الجهة المقابلة انخفض الإنفاق العام الفعلي بنسبة 3% إلى نحو 13.7 مليار شيكل. وأدى هذا إلى عجز في رصيد الموازنة الكلي (الجارية والتطويرية) بمقدار 0.3 مليار شيكل (على الأساس

النقدي). وبلغت قيمة المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا العام نحو 3.2 مليار شيكل. كما ارتفع الدين العام بنسبة 8% مقارنة بالعام السابق ليبلغ 9.7 مليار شيكل.

القطاع المصرفي: ارتفعت التسهيلات الائتمانية في العام 2019 بنحو 7% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 9 مليار دولار، خصص 17% منها للقطاع العام. بالمقابل نمت الودائع بنسبة 11% لتصل إلى 14.7 مليار دولار. وبلغت أرباح المصارف في هذا العام 164.2 مليون دولار، وهذا أدنى بنحو 11% من الأرباح في العام السابق.

بورصة فلسطين: بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.8 مليار دولار نهاية العام 2019، مرتفعةً بنسبة 1% مقارنة بالعام 2018. وأغلق مؤشر القدس مع نهاية العام 2019 عند حاجز 526 نقطة، مسجلاً انخفاضاً قدره 1% أيضاً عن العام 2018.

التضخم والأسعار: شهد الاقتصاد الفلسطيني في العام 2019 تضخماً موجباً بنسبة 1.58% مقارنة بالعام السابق، أي أنّ القوة الشرائية للشيكل انخفضت بنحو 1.58% مقارنة بالعام السابق. أمّا الذين يتلقون دخلهم بالدولار والدينار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، فإنّ قوتهم الشرائية انخفضت أيضاً بنحو 2.39% مقارنة بالعام السابق، نتيجة التضخم وانخفاض معدل صرف الدولار مقابل الشيكل.

ميزان المدفوعات: انخفض العجز في ميزان المدفوعات الفلسطيني في 2019 ووصل إلى 1,833.5 مليون دولار، بانخفاض مقداره 307 مليون عن العام السابق. وجاء هذا نتيجة الارتفاع الكبير في التحويلات الجارية (بنسبة 34%)، مقابل انخفاض في ميزان الدخل بنسبة 5%، في حين شهد العجز في الميزان التجاري ارتفاعاً بنسبة 1%. يحتوي العدد 60 من المراقب الاقتصادي الربيعي على ثمانية صناديق بحثية وإخبارية، تناولت عدداً من المواضيع الاقتصادية الهامة المطروحة على الساحة الفلسطينية والدولية. تطرق الصندوق الأول الموجهة التجارية الفلسطينية – الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بقضية العجول، وتشير المصادر إلى أنّ التصدير السنوي إلى السوق الفلسطينية يتراوح بين 120-140 ألف عجل بقيمة تبلغ نحو 290 مليون دولار، تغطي هذه المستوردات نحو 80-85% من حاجة السوق الفلسطينية. تناول الصندوق الثاني العمل في إسرائيل "مكاسب على المدى القصير ومثالب على المدى الطويل"، وتعرض الصندوق الثالث على تطور الدين العام والمتأخرات على الحكومة الفلسطينية 2012-2019، فيما تطرق الصندوق الرابع على أسماء 112 شركة تدعم استدامة المستعمرات حسب ما نشر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. تناول الصندوق الخامس التكنولوجيا المالية والرقابة ودورها في تعزيز الشمول المالي. استعرض الصندوق السادس التراجع المستمر في توزيع الدخل القومي في فلسطين حسب مختبر اللامساواة العالمي. واستعرض الصندوق السابع نموذج التنبؤ بالوظائف والمهارات المطلوبة في سوق العمل في فلسطين. فيما تناول الصندوق الثامن لمحة تاريخية عن شركة كهرباء القدس منذ

العثمانيين وحتى الاحتلال الإسرائيلي. وأخيراً، في باب المفاهيم والتعاريف الاقتصادية يقدم العدد شرحاً حول السياسة النقدية مقابل السياسة المالية.

للحصول على نسخة الكترونية من خلال [الرابط](#)